المسؤولية الاجتماعية للحد من الجرائم المعلوماتية الناتجة عن سوء استخدام شبكات التواصل الاجتماعي وطرق معالجتها

إعداد:

د. فايز بن علي عبد الرحمن آل صالح الأسمري

مدير مكتب التعليم بأبها

الملخص

هدفت هذه الورقة إلى التعرف على مفهوم الجرائم المعلوماتية، وخصائص الجرائم المعلوماتية، كذلك التعرف على استخدامات شبكات التواصل الاجتماعي الاستخدام السيئ الغير مشروع، إضافة إلى التعرف على دور المؤسسات الاجتماعية المختلفة في الحد من الجرائم المعلوماتية، كما هدفت الورقة إلى التعرف على الطرق الحديثة في مواجهة الجرائم المعلوماتية والتوعية بمخاطرها على الفرد والمجتمع.

تتكون الورقة من مقدمة وخاتمة وخمسة محاور : تناول المحور الأول عن التعريف بمصطلح الجرائم المعلوماتية والتقنية. وفي المحور الثاني تناولنا خصائص الجرائم المعلوماتية ، وأنها جرائم عالمية وعابرة للقارات، وصعبة الإثبات ، إضافة إلى صعوبة في متابعتها واكتشافها، ولا تترك آثر بعد ارتكابها، وتعتمد على قمة الذكاء في ارتكابها، إضافة إلى لزوم الخبرة الفنية العالية في اكتشافها وبالتالي الحد منها وتجريمها.

ثم تناول المحور الثالث الآثار الاجتماعية للجرائم المعلوماتية الناتجة عن سوء استخدام شبكات التواصل الاجتماعية الحديثة ومنها: التحرش الجسدي، خطر مجموعات الدردشة، التعدي على حقوق الغير، الابتزاز المالي والأخلاقي، الإرهاب، الاستدراج إلى أفكار سلبية، التجسس والابتزاز .

وفي المحور الرابع كان عن دور المؤسسات الاجتماعية المختلفة في الحد من الجرائم المعلوماتية (جرائم تقنية المعلومات) المتمثلة في: دور المسجد في توعية الأبناء بمخاطر استخدام التكنولوجيا والحد من جرائم التقنية ، دور المدارس في الحد من جرائم التقنية ودور المناهج الحديثة في تبصير الشباب بمخاطر التقنية واستخداماتها السيئة ومسؤولية كل فرد ، والتبصير بالعقوبات لمرتكبيها، دور الإعلام في التبصير بجرائم المعلومات والكمبيوتر، وأهمية تكاتف كل هذه المؤسسات الاجتماعية في الحد من هذه الجرائم المعلوماتية والتقنية.

وفي المحور الخامس والأخير تم بالتعرف على بعض الطرق الحديثة في مواجهة الجرائم المعلوماتية وأساليب الوقاية منها في ضوء الصعوبات التي تواجه التحقيق فيها، حيث تضطلع الوقاية من هذه الجريمة بين رجالات الآمن والفقه والقانون كوسيلة من وسائل مكافحتها والحد من مخاطرها المتزايدة على الفرد والمجتمع. ثم خاتمة الورقة، وأهم التوصيات التي توصلت إليها الورقة من خلال إعداد هذه الورقة.

Abstract

Paper Title

Social responsibility to reduce IT crimes resulting from the misuse of social networking and
methods of treatment

This paper aimed to recognize the concept of IT crimes, and their characteristics, as well as to identify the uses of social networking badly and illegally, as well as to identify the role of various social institutions in reducing IT crimes, also it aimed to identify the modern ways in facing IT crimes and risks educationallyupon individuals and society.

The paper consists of an introduction and a conclusion and five sections. The first section dealt with the definition of the term informatics and technical offenses.

In the second part, we dealt with the characteristics of IT crimes globally. Including the difficulty of proofing, monitoring Aand detection without finding any trace after commissioning crimes. Rely on the top of intelligence in the commission, in addition to unnecessarily high expertise in the discovery and thereby reduce and criminalized.

As we approached to the third section, the social implications of informatics crimes resulting from the misuse of social networking and modern, including: physical harassment, the risk of chat groups, infringement of third party rights, financial and moral blackmail, terror, enticement to negative thoughts, espionage and extortion.

In the fourth section we talked about the role of various social institutions in reducing IT crimes (IT crimes) of: the role of the mosque in educating children about the dangers of the use of technology and the reduction of technical offenses, the role of schools in the reduction of technical offenses and the role of the modern curriculum in enlightening the young technical risks and it uses the bad and the responsibility of each individual. Also glancing penalties for the perpetrators, the role of media in the glances of information and

computer crimes, and the importance of coming together of all these social institutions in the reduction of these information and technical offenses.

In the fifth section, we identify and display some modern methods in facing IT crimes and methods of prevention in light of the difficulties faced by the investigation. Where play the prevention of this crime between security men and jurisprudence and law as a means of control and reduce the growing risks to the individual and society. Then we reached the conclusion and the most important recommendations of this scientific paper.

المقدمة:

يتسم القرن الحادي والعشرين بكونه عصراً تكنولوجياً من الطراز الأول، فالخدمات الالكترونية متوفرة على مدار الساعة، وأصبح الفرد في هذا القرن متعايشا مع تكنولوجيا العصر كأسلوب حياة، ومن الواضح بمكان أن التطور التكنولوجي لم يقف عند حد معين، بل تجاوز كل الحدود المعرفية والزمانية والمكانية.

وقد أدى التطور الذي عرفته تقنيتي الاتصالات والمعلومات من جهة واقترانهما من جهة أخرى إلى طفرة تكنولوجية ومعلوماتية لم يشهدها العالم من قبل وصاحب ذلك ظهور صور مستحدثة للجرائم تتعدى القواعد التقليدية للتجريم والعقاب الموضوعة أساسا للتعامل مع الظاهرة الإجرامية في صورها التقليدية ولا تعترف بالحدود الجغرافية والسياسية للدول.

وتعد الجرائم المعلوماتية من الموضوعات الحديثة التي فرضت نفسها بقوة على المستوى الوطني والدولي على حد سواء، والتي تطرح على المشرع الجنائي ضرورة مواجهتها بترسانة قانونية حاسمة ورادعة لمكافحتها وعقاب مرتكبيها.(٣)

لقد مهدت الثورة الصناعية التي تفجرت في منتصف القرن التاسع عشر، لبزوغ ثورة جديدة هي ثورة المعلومات، التي تقترن دائما بفكرة الحاسوب التي بدأها Charles Badbage الذي يعتبر أول من فكر في الحاسوب الرقمي من خلال سعيه الدؤوب لمكننة بعض العمليات الحسابية حيث اكتشف آلة الفروق ثم الآلة التحليلية، وفي سنة ١٩٤٣ قام جون فان نيومنJ. W. Neumann عالم الرياضيات الأمريكي بوضع أسس الحاسوب كما هو معروف الآن، والذي يتكون من خمسة مكونات أهمها اثنتان هما وحدة المعالجة المركزية، التي يتم بواسطتها تنفيذ سلسلة العمليات الحسابية والمنطقية المطلوب تنفيذها، والذاكرة التي يتم فيها حفظ نتيجة كل عملية حيث يتم تنفيذ العملية طبقا لمجموعة من التعليمات أو البرامج المخزنة في الذاكرة، فولد الحاسوب كجهاز رئيسي في الإعلام الآلي والمعلومات، وبفضل الحاسوب يعيش العالم الآن عصر المعلومات الذي يتسم بالتطور السريع لتكنولوجيا الحاسبات، فقد أخذت المعلومات الآن، في التزايد والتفاعل مع التقدم العلمي والتطور التكنولوجي، كل دقيقة، بل كل ثانية، وبات تدفق المعلومات أساسا للرقي الحضاري للدول، وبسبب تزايد المعلومات وكثرتها بدأت الدول تهتم بأساليب جمع هذه المعلومات وتبويبها وتصنيفها وتحليلها بغية الاستفادة منها، في الوقت الذي تطورت فيه المستحدثات التكنولوجية، والتي استهدفت التحكم في هذه المعلومات وتخزينها

واسترجاعها، وهو ما يعرف بتكنولوجيا المعلومات وباتت وفرة المعلومات معيار الجدوى جهود التنمية وزيادة الإنتاج ورسم السياسات واتخاذ أنجع القرارات للنهوض باقتصاد الأمم، ولا غرو، فإن ما أنتجه العقل البشري في الخمسين سنة الماضية يعادل ما أنتجه العقل البشري في خمسة قرون سابقة ولابد أن السنوات العشر الأخيرة قد حققت أكثر مما تحقق في الخمسين سنة السابقة عليها، وباستخدام تكنولوجيا المعلومات وبرامج الحاسبات يمكن أن يتحقق في عام واحد مثلما حققته البشرية في كل تاريخها الطويل من معلومات.(٩)

إن ظاهرة جرائم الكمبيوتر والانترنت، او جرائم التقنية العالية، او الجريمة الإلكترونية، او (السيبر كرايم- Cyber Crime) ، او جرائم أصحاب الياقات البيضاء White Collar ، ظاهرة إجرامية مستجدة نسبيا تقرع في جنباتها أجراس الخطر لتنبه مجتمعات العصر الراهن لحجم المخاطر وهول الخسائر الناجمة عنها ، باعتبارها تستهدف الاعتداء على المعطيات بدلالتها التقنية الواسعة، (بيانات ومعلومات وبرامج بكافة أنواعها). فهي جريمة تقنية تنشأ في الخفاء يقارفها مجرمون أذكياء يمتلكون أدوات المعرفة التقنية، توجه للنيل من الحق في المعلومات، وتطال اعتداءاتها معطيات الكمبيوتر المخزنة والمعلومات المنقولة عبر نظم وشبكات المعلومات وفي مقدمتها الإنترنت. هذه المعطيات هي موضوع هذه الجريمة وما تستهدفه اعتداءات الجناة، وهذا وحده - عبر دلالته العامة - يظهر مدى خطورة جرائم الكمبيوتر، فهي تطال الحق في المعلومات، وتمس الحياة الخاصة للأفراد وتهدد الأمن القومي والسيادة الوطنية وتشيع فقدان الثقة بالتقنية وتهدد ابداع العقل البشري. لذا فان إدراك ماهية جرائم الكمبيوتر والانترنت، والطبيعة الموضوعية لهذه الجرائم، واستظهار موضوعها وخصائصها ومخاطرها وحجم الخسائر الناجم عنها والتعرف على دور المجتمع في التبصير بهذه الجرائم والحد من خطورتها، هو مجال الدراسة التي تسعى هذه الورقة في معالجته(١١).

أهداف الورقة: هدفت الورقة إلى:

١- التعرف على مفهوم الجرائم المعلوماتية وجرائم تقنية المعلومات.
٢- التعرف على خصائص الجرائم المعلوماتية.

٣- دور المؤسسات الاجتماعية المختلفة في الحد من الجرائم التقنية والمعلوماتية.
٤- الاثار الاجتماعية الناتجة عن سوء استخدام شبكات التواصل الاجتماعي.
٥- الأساليب والطرق الحديثة في مواجهة الجرائم المعلوماتية.

محاور الورقة:

المحور الأول: التعريف بمصطلح جرائم تقنية المعلومات

الاتفاق على تعريف موحد للجريمة المعلوماتية فيه الكثير من الصعوبة، حيث اختلفت الاجتهادات في ذلك اختلافاً كبيرا، والسبب في ذلك يرج إلى سرعة وتيرة تطور التقنية المعلوماتية من جهة، و تباين الدور الذي تلعبه هذه التقنية في الجريمة من جهة أخرى، فالنظام المعلوماتي لهذه التقنية يكون محلاً للجريمة تارة ، و يكون وسيلة لارتكابها تارة أخرى، فكلما كان البحث منصبا على الجرائم التي ترتكب ضد النظام المعلوماتي انطلق التعريف من زاوية محل الجريمة بأنها الجريمة المرتكبة بالاعتداء على النظام المعلوماتي ، أما إذا كان البحث منصباً على دراسة الجرائم التي ترتكب باستخدام التقنية المعلوماتية ارتكز التعريف على الوسيلة و كان :" كل أشكال السلوك غير المشروع الذي يرتكب باستخدام الحاسب الآلي(١).

كذلك من أهم عوامل صعوبة الاتفاق على تعريف هو أن التقنية المعلوماتية أصبحت تحل محل العديد من التقنيات السابقة كالهاتف والفاكس والتلفزيون.

فالمسألة لم تقتصر على معالجة البيانات فحسب بل تعدتها إلى وظائف عديدة مثل وظائف الطباعة والنشر وغيرها، وهو ما يحتم ضرورة التفرقة بين جرائم الإنترنت وشبكات المعلومات بالمعنى الفني عن بقية الجرائم الأخرى التي يستخدم فيها الإنترنت أو الحاسب الآلي كأداة إلىارتكابها.

فيقصد بجرائم الإنترنت وشبكات المعلومات الدخول غير المشروع إلى الشبكات الخاصة كالشركات والبنوك وغيرها وكذلك الأفراد، والعبث بالبيانات الرقمية التي تحتويها شبكة المعلومات مثل تزييف البيانات أو إتلافها ومحوها، وامتلاك أدوات أو كلمات سرية لتسهيل ارتكاب مثل هذه الجرائم التي تلحق ضرراً بالبيانات والمعلومات ذاتها وكذلك بالنسبة للبرامج والأجهزة التي تحتويها وهي الجرائم التي تلعب فيها القنية المعلوماتية دوراً رئيسياً في مادياتها أو السلوك الإجرامي فيها.

أما الجرائم التقليدية الأخرى مثل غسيل الأموال، تجارة المخدرات، الإرهاب، الدعارة، الاستخدام غير المشروع للكروت الإلكترونية، ودعارة الأطفال Pornographyوجرائم التجارة الإلكترونية، وكذلك جرائم السب والقذف، هي جرائم تستخدم التقنية المعلوماتية كأداة في ارتكابها دون أن تكون جرائم معلوماتية بالمعنى الفني وإن كان يطلق عليها الجرائم الإلكترونية(٢).

نصل إلى أن الجرائم المعلوماتية لها انواع و أصناف عديدة ، وكما أسلفنا القول فإن الجريمة المعلوماتية تتميز بأنها تضم نوعين من الجرائم المستحدثة ، الأول انواعاً مستحدثة من الاعتداء على مصالح محمية جنائياً بالنصوص القانونية التقليدية ، أي أن في هذه الحالات فإن طرق الاعتداء فقط هي المستحدثة لأنها تتم عن طريق التقنية المعلوماتية بعد أن كانت ترتكب بالسلوك المادي الملموس، أما محل الاعتداء فهي المصالح المحمية اصلا حماية جنائية على مر الأزمان و العصور كالأموال و الشرف و الاعتبار، أما النوع الثاني فيضم أنواعاً أخرى من الاعتداءات بالطرق المستحدثة على مصالح مستحدثة لم تعرفها القواعد التقليدية كالشبكات المعلوماتية التي تتعرض للاختراق أو التعطل.

تتمثل بعض جرائم التقنية الحديثة فيما يلي:

أولا: صناعة ونشر الفيروسات: وهي أكثر جرائم الإنترنت انتشارا وتأثيرًا.

ثانيا: الاختراقات: تتمثل في الدخول غير المصرح به إلى أجهزة أو شبكات الحاسب آلي.

ثالثا: تعطيل الأجهزة: كثر مؤخراً ارتكاب مثل هذه العمليات، حيث يقوم مرتكبوها بتعطيل أجهزة أو شبكات عن تأدية عملها بدون أن تتم عملية اختراق فعلية لتلك الأجهزة. تتم عملية التعطيل بإرسال عدد هائل من الرسائل بطرق فنية معينة إلى الأجهزة أو الشبكات المراد تعطيلها الأمر الذي يعيقها عن تأدية عملها.

رابعاً: انتحال الشخصية: هي جريمة الألفية الجديدة كما سماها بعض المختصين في أمن المعلومات وذلك نظراً لسرعة انتشار ارتكابها خاصة في الأوساط التجارية. تتمثل هذه الجريمة في استخدام هوية شخصية أخرى بطريقة غير شرعية

خامساً: المضايقة والملاحقة: تتم جرائم الملاحقة على شبكة الإنترنت غالباً باستخدام البريد الإلكتروني أو وسائل الحوارات الآنية المختلفة على الشبكة. تشمل الملاحقة رسائل تهديد وتخويف ومضايقة. تتفق جرائم الملاحقة على شبكة الإنترنت مع مثيلاتها خارج الشبكة في الأهداف والتي تتمثل في الرغبة في التحكم في الضحية.

سادساً: التغرير والاستدراج: غالب ضحايا هذا النوع من الجرائم هم صغار السن من مستخدمي الشبكة. حيث يوهم المجرمون ضحاياهم برغبتهم في تكوين علاقة صداقة على الإنترنت والتي قد تتطور إلى التقاء مادي بين الطرفين.

سابعاً: التشهير وتشويه السمعة: يقوم المجرم بنشر معلومات قد تكون سرية أو مضللة أو مغلوطة عن ضحيته، والذي قد يكون فرداً أو مجتمع أو دين أو مؤسسة تجارية أو سياسية.

ثامناً: صناعة ونشر الإباحية: لقد وفرت شبكة الإنترنت أكثر الوسائل فعالية وجاذبية لصناعة ونشر الإباحية. إن الإنترنت جعلت الإباحية بشتى وسائل عرضها من صور وفيديو وحوارات في متناول الجميع، ولعل هذا يعد أكبر الجوانب السلبية للإنترنت خاصة في مجتمع محافظ على دينه وتقاليده كمجتمعنا السعودي

تاسعاً: النصب والاحتيال: أصبحت الإنترنت مجالاً رحباً لمن له سلع أو خدمات تجارية يريد أن يقدمها، وبوسائل غير مسبوقة كاستخدام البريد الإلكتروني أو عرضها على موقع على الشبكة أو عن طريق ساحات الحوار. ومن الطبيعي أن ُيساء استخدام هذه الوسائل في عمليات نصب واحتيال.

المحور الثاني: خصائص الجرائم المعلوماتية:

تتميز الجرائم المعلوماتية بعدة خصائص لعل من أبزها ما يلي:

١- **عالمية الجريمة "جرائم عابرة للقارات"**: بمعنى انها لا تعترف بالحدود الجغرافية للدول وحتى بين القارات، لأنه مع انتشار شبكة الاتصالات العالمية "الانترنت أمكن ربط أعداد هائلة منم لا حصر لها من الحواسيب عبر العالم لهذه الشبكة، حيث يمكن أن يكون الجاني في بلد والمجني عليه في بلد آخر وهكذا فالجرائم الالكترونية تقع في أغلب الأحيان عبر حدود دولية كثيرة.

٢- **لا يتم – في الغالب الأعم -الإبلاغ عن جرائم الانترنت** إما لعدم اكتشاف الضحية لها وإما خشيته من التشهير. لذا نجد أن معظم جرائم الانترنت تم اكتشافها بالمصادفة؛ بل وبعد وقت طويل من ارتكابها، زد على ذلك أن الجرائم التي لم تكتشف هي أكثر بكثير من تلك التي كشف الستار عنها. فالرقم المظلم بين حقيقة عدد هذه الجرائم المرتكبة؛ والعدد الذي تم اكتشافه؛ هو رقم خطير. وبعبارة أخرى؛ الفجوة بين عدد هذه الجرائم الحقيقي؛ وما تم اكتشافه: فجوة كبيرة.

٣- **جرائم صعبة الاثبات**: صعوبة متابعتها واكتشافها لا تترك اثرا فهي مجرد أرقام تتغير في السجلات، فمعظم الجرائم الالكترونية تم اكتشافها بالصدفة وبعد وقت طويل من ارتكابها، تفتقر إلى الدليل المادي التقليدي كالبصمات مثلا(٣). وتعود أسباب صعوبة إثباتها إلى أن متابعتها واكتشافها من الصعوبة بمكان حيث أنها لا تترك

أثرا فما هي إلا أرقام تدور في السجلات، كما أن الجرائم التي لم تكتشف هي أكثر بكثير من تلك التي كشف عنها(٤).

٤- **لا تترك هذه الجرائم أثرا لها بعد ارتكابها؛** علاوة على صعوبة الاحتفاظ الفني بآثارها إن وجدت. فهذه الجرائم لا تترك أثرا، فليست هناك أموال أو مجوهرات مفقودة، وإنما هي أرقام تتغير في السجلات، ولذا فإن معظم جرائم الانترنت تم اكتشافها بالمصادفة وبعد وقت طويل من ارتكابها.

٥- **تعتمد هذه الجرائم على قمة الذكاء في ارتكابها؛** ويصعب على المحقق التقليدي التعامل مع هذه الجرائم. إذ يصعب عليه متابعة جرائم الانترنت والكشف عنها وإقامة الدليل عليها. فهي جرائم تتسم بالغموض؛ وإثباتها بالصعوبة بمكان والتحقيق فيها يختلف عن التحقيق في الجرائم التقليدية.

٦- **الوصول للحقيقة بشأنها يستوجب الاستعانة بخبرة فنية عالية المستوى.**

٧- **تتّسم بسهولة الوقوع في فخها، حيث إنّ غياب الرقابة الأمنية تساهم في انتشارها وتسهيل ذلك.**

المحور الثالث: الآثار الاجتماعية للجرائم المعلوماتية الناتجة عن سوء استخدام شبكات التواصل الحديثة:

مجتمع التكنولوجيا والإنترنت وشبكات التواصل شبيه بالمجتمع الإنساني الذي يوجد فيه أطياف مختلفة من الناس أكثرهم الطيبون ولكن هناك بعض الناس ذوي الأخلاق السيئة، والطفل المراهق يكون ملتزماً لاستكشاف العوامل الجديدة التي يدخلها وهو ما قد يجعله عرضة للجرائم والاستغلال والتحرش ووسيلة للتجسس على أسرته لذلك يحتاج الأطفال والمراهقون إلى مراقبة الوالدين للتأكد من أن تجربتهم مع العالم التخيلي تجربة مفيدة وبناءة ومن دون مشاكل، وبالرغم من حدوث بعض مشاكل الإساءة وسوء المعاملة عبر الإنترنت فإن الحالات المبلغ عنها تعتبر قليلة وربما هناك العديد من الحالات التي لا يعلم الوالدان بحدوثها لأن الطفل لا يتحدث بها أمام والديه أو يعلم الوالدان بها ويكتفيان

بتوجيه الأطفال ونصحهم أو منعهم من استخدام الشبكة لفترة معينة دون التبليغ عن الحوادث إلى الجهات المسؤولة، ونظراً لكثرة المشاكل التي تتزايد مع المراهقين فقد تم إنشاء موقع خاص للتبليغ عن المراهقين المفقودين ويحوى نصائح للسلامة خاصة للمراهقين وكيفية تعاملهم مع التكنولوجيا(٥).

وهناك العديد من الأضرار والآثار التي تسببها تكنولوجيا المعلومات إن لم يحسن استخدامها وخصوصاً للأطفال والمراهقين.

ويمكن إجمال الأضرار والآثار السلبية في النقاط الآتية:

أ- **اكتشاف مواد غير ملائمة فأحد المخاطر تتمثل باكتشاف** الطفل لمواد غير ملائمة لسنه كمواد جنسية أو مواد تحث على الكراهية أو العنف أو الإرهاب أو تشجع الطفل أو المراهق على القيام بأعمال خطيرة أو غير قانونية أو تدعوه للتمرد على الأسرة. والوطن.

ب- **التحرش الجسدي**:

عندما يكون الطفل أو المراهق مرتبط مباشرة بالإنترنت online فانه قد يقوم بتوفير معلومات أو تهيئة لقاء غير متوقع قد يعرضه أو أحد أفراد عائلته إلى الخطر في بعض الحالات قام بعض الشواذ المتعلقين بالأطفال والذين تظاهروا بأنهم أصدقاء باستخدام البريد الإلكتروني لوحة إعلانات الإنترنت أو غرف الدردشة أو التغريد في توتر أو الفيس بوك لكسب ثقة الأطفال واستدراجهم إلى لقاءات دون معرفة أسرهم.

ج-سوء **استخدام بطاقات الائتمان والتعدي على حقوق الغير**:

قد يقوم الطفل أو المراهق باستخدام بطاقات الائتمان الخاصة بوالديه أو أحد أفراد اسرته عبر الشبكة أو بالتعدي على الحقوق الفردية للغير دون إدراكه للمسؤولية القانونية المترتبة على عمله.

هـ- خطر مجموعات الدردشة:

يجب أن نميز الضرر الواقع من التكنولوجيا وسوء استخدام الانترنت على الطفل وأفراد الأسرة، فالمراهق قد يتعرض لخطورة أكبر لأنه قد يقوم بالدخول إلى مجموعات دردشة ويشترك من لا يعرف بنقاشات قد تسبب في تغيير سلوكياته وتدفقه إلى القيام أو الاشتراك في أعمال غير مسؤولة.

و- استلام رسائل البريد الإلكتروني التي لم يتم طلبها:

وهي عادة تحوي إعلانات عن مواقع إباحية أو مواقع تجارة إلكترونية أو مواقع قمار وغير ذلك من المواقع التي قد تكون ملائمة للكبار غير ملائمة للصغار والأحداث.

وتشير بعض الدراسات ان من الآثار الاجتماعية للبرامج الالكترونية والمعلومات تقلص العلاقات الاجتماعية وعدم التكيف مع الآخرين وعدم فتح مجالات للحوار والاندماج مع المجتمع والأسرة كما تؤكد أن الوسائل التكنولوجية الحديثة بالرغم من مساهمتها في التقريب بين الشعوب والحضارات، إلا أنها ساهمت أيضاً في إقصاء أفراد الأسرة عن عادات طيبة كانت سائدة في أيام خلت وكانت هذه العادات هي الضامن لبقاء السلوك الأسري داخل الاطار الذي يجب أن يكون عليه بلا مغالاة أو تعقيدات أو تجاوزات لتلك القيمة والأصول و لقد هبت علينا صوراً من السلوك الإجرامي لم تكن معروفة من قبل أو حتى في الحسبان فتقرأ على الإنترنت من قتل أمه ليحصل على أموال ينفقها على المخدرات أو تقرأ عن فضائح الاعتداءات الجنسية والاغتصابات وغيرها من السلوكيات الشاذة، ومن قتل والديه أو قام بالاعتداء على رجال الأمن بدعوا تكفيرهم ،فكل هذه الصور الإجرامية لها خطورتها على الأبناء(٦).

ويحذر الدكتور أحمد ابو العزائم من اثار التكنولوجيا الحديثة على الأفراد والأسرة حيث تؤثر على الأبناء من خلال الإهمال للحوار مع الأسرة ويبتعدون عن دراستهم، ويعانون من عدم التركيز والانطواء والبعد عن الآخرين وتؤدي إلى افتقاد الأبناء للمهارات الاجتماعية في اقامة الصداقات والتعامل مع الآخرين ويصبح الشاب خجولاً ولا يجيد الكلام والتعبير عن نفسه وتقل ثقته بنفسه.

كما توضح الدكتور عزة كريم أستاذ علم الاجتماع والخبيرة بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة إلى أنه من الآثار السلبية للتكنولوجيا وللجرائم الالكترونية الأخلاقيات والسلوكيات التي تتنافي مع تقاليدنا وديننا حيث تؤدي إلى المزيد من الانفصال الأسري والصراع بين الأجيال في الفكر والثقافة والسلوك والاحساس بعدم الحاجة الأسرية والترابط الإنساني مع الآخرين ومن الآثار أيضاً الخلل الكبيرين ما يعتنقه المجتمع من أفكار وتقاليد وحاجة المجتمع إلى مزيد من هذه الأفكار في الجيل الجديد وارتباط هذا الجيل بالقيم والأخلاقية الغريبة التي تفصلهم عن مجتمعنا وارتباطه بالعالم الخارجي مما يقلل من درجة انتمائه الوطني. كل هذه السلوكيات السلبية ساعدت على انتشار المزيد من التفكك الأسري وارتفاع نسبة الطلاق ومعدلات الانحرافات الأخلاقية

والعنف ولذلك لابد أن تعي كل أسرة بل المجتمع ككل خطورة استخدام التكنولوجيا وآثارها السلبية على الفرد والمجتمع(٧).

ويشير الاستاذ عبد السلام البسيوني إلى أن الاثار السلبية للتكنولوجيا تتضح في:

- تسرب الأفكار الهدامة والملل والأديان الباطلة ووصولها إلى متناول الأبناء الصغار والأميين وضعاف الأيمان.
- الاستدراج إلى أفكار سلبية.
- نشر ما لا يتناسب طبيعة بلادنا العربية الإسلامية أمنياً وعقيدياً وحضارياً والتجارة في المحرمات كالمخدرات وتجارة البغاء بأنواعه.
- فشل الرقابة في حجب المواد غير المرغوب فيها.
- دخول بعض الأفراد إلى خصوصيات بعض الجهات الحكومية أو البنكية أو الأشخاص والوصول إلى معلومات سرية قد لا يسمح بالوصول إليها بالطرق الشرعية.
- إبرام بعض العمليات غير المصرح بها إلا من خلال القنوات الشرعية في المجتمع.
- وجود بعض أشكال الممارسات غير الشرعية من خلال عمليات المونتاج التي تجرى كل الصور أو الأشكال وإرسالها إلى أشخاص عاديين.

- **من هذه المشكلات الاجتماعية والسلوكية والأخلاقية التي ظهرت نتيجة التكنولوجيا ما يلي:**

١-**مشكلات الانحرافات الجنسية لدى بعض الأبناء من المراهقين** والتي توضح السلوك الفاضح مثل الاعتداء الجنسي، حيث أظهرت التكنولوجيا الحديثة وثورة المعلومات بعض الانحرافات في هذا الإطار مسجلة مما يؤدي إلى انعكاس سلبي على الأسرة ويصبح الأفراد كالموتى من حيث تقبل المجتمع لهم ولقبولهم سلوكهم واندماجهم كأفراد عاديين في ظل مجتمع يلتزم بالقيم والأخلاقيات السليمة.

٢- **مشكلة هروب الفتيات المراهقات،** فمشكلة هروب الفتيات نتيجة تقليد بعض السلوكيات الخاطئة والتي تنظرها بعض وسائل التكنولوجيا والاتصالات لبعض الفتيات وسيطرة بعض الأفكار غير السليمة والتي تؤدي إلى هروبهم لتحقيق رغباتهم بطرق خاطئة بعيداً عن الأسرة مستخدمين التكنولوجيا بأسلوب خاطئ مما يؤدي إلى عدم تقبل المجتمع واعتبارهم في حكم الأموات.

٣- **استخدام بعض الشباب للصور بأسلوب خاطئ لبعض الفتيات** حيث يقوم بعض الشباب من خلال الوسائل التكنولوجيا الحديثة حيث يستخدم الشباب الهاتف والإنترنت وغيرها في اظهار بعض الصور الفاضحة وتركيب بعض الأشكال غير السلمية للصور واللقطات التي توضح الأسلوب السيئ للتكنولوجيا مما يجعل المجتمع يرفض هذه السلوكيات ويعتبر فاعلها في حكم الأموات.

- **الابتزاز المالي ألا أخلاقي**:

لقد جاءت التكنولوجيا الحديثة في مجال المعلومات والاتصالات لتساعد الإنسان على خدمة نفسه وإشباع احتياجاته الاجتماعية والنفسية والاقتصادية وتجعل الإنسان في قرية صغيرة وكل اتصال سريعة وقادرة على الحصول على المعلومات والبيانات التي تفيد في البحوث والمشاريع التي تفيد البشرية في العلم والمعرفة وتنمية لهذه الثورة المعلوماتية قد استطاع بعض الأفراد الاستفادة من هذه لمعلومات في تحقيق أهدافهم، وهناك من لم يستطيع استيعاب التكنولوجيا والتوافق معها وليس لديه الفكر من هدف التكنولوجيا في المجتمع فيلجأ إلى سوء استخدام التكنولوجيا لتحقيق أهداف دنيئة ووضيعة للحصول على المال وعلى الهدايا وعلى بعض التسهيلات والإجراءات **يمكن توضيحها في الآتي**:

١-**الابتزاز المالي والأخلاقي** نتيجة القيام باستخدام صور شخصية لبعض الفتيات والنساء والقيام بعمل تركيبات حركية وعمل مادة فلمية توضح أشياء مخلة وغير أخلاقية حتى يحصلون على المال وتحقيق أغراضهم بطرق غير شرعية.

٢-الابتزاز المالي والأخلاقي نتيجة القيام بخطف الأطفال أو النساء أو الشباب وعرضهم على مقاطع فيديو والتحدث معهم وقيامهم بالتحدث أمام الشاشات لطلب الفدية والمقابل المادي والمعنوي وخطورة عدم تنفيذ ذلك بالقتل أو سوء المعاملة.

٣-استخدم التكنولوجيا ووسائل الاتصال في القيام بالدخول على مواقع بعض البنوك والشركات وافساد بعض مواقع المعلومات وسرقة بعض الممتلكات، والتلاعب في بعض الأصول والملفات التي تحفظ حقوق الأفراد والقيم بابتزازهم والحصول على المال منهم نتيجة هذه السلوكيات غير الأخلاقية.

٤-الاستخدام السيئ للتكنولوجيا بعمل مواقع على الإنترنت تنشر الشائعات حول بعض الشركاء والشخصيات التي تمتلكها حتى تؤثر على الوضع المادي لهذه الشركاء وتفقد الثقة لها في سوق الاعمال والتهديد بذلك إذا لم يتم الاستجابة للمطالب المادية لهؤلاء وهذا يتم في كثير من الدول والشركاء للتأثير والضغط عليهم وابتزازهم مالياً.

٥-الاستخدام السيئ للتكنولوجيا الحديثة لوسائل الاتصال المتعددة في تزوير بعض المستندات الخاصة ببعض العملاء أو المستندات الخاصة ببيع الأصول والمصانع والشركات والأراضي وغيرها ثم القيام بعد ذلك بابتزاز أصحابها للحصول على المال حتى يمكن التنازل عن هذه الممتلكات وعدم الاستمرار في المحاكم والمشاكل التي قد تطول سنوات كثيرة.

٦- الاستخدام السيئ للتكنولوجيا الحديثة ولوسائل الاتصال المتعددة من عمل مواقع تحت مسمى الفيزا بوك والتي تقوم بعمل التحريض والشائعات حول بعض القضايا والمشكلات الخاصة بالأفراد أو بالأسر والجماعات أو الخاصة بالشركات أو المشكلات أو الخاصة بالدول وذلك لتحقيق أهداف غير شرعية وأخلاقية تهدد كيان واستقرار المجتمع.

المحور الرابع: دور المؤسسات الاجتماعية المختلفة في الحد من الجرائم المعلوماتية (جرائم تقنية المعلومات)

أولاً: دور المسجد في توعية الأبناء بمخاطر استخدام التكنولوجيا والحد من جرائم التقنية

تعد المساجد في الإسلام مؤسسة اجتماعية بجانب كونها مؤسسات دينية، لتقديم خدمات اجتماعية متعددة، إن المسجد في الإسلام دعامة قوية من أهم الدعائم التي قام عليها المجتمع الإسلامي.

وفي العصر الحالي نجد أن المساجد تعقد بها حلقات لتحفيظ القرآن الكريم، وصرف المساعدات المالية للمحتاجين، وفتوى المسلمين في أمور دينهم، وغير ذلك من أنواع الرعاية الاجتماعية التي تديرها جمعيات إسلامية أهلية، وبالتالي يتضح أن المسجد يمكن أن يؤدي دوراً هاماً في تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية لسكان المجتمع الذي يقع المسجد في نطاقه(٩).

ويمكن للمسجد كمؤسسة اجتماعية ودينية أن تقوم بتوعية الأفراد بمخاطر التكنولوجيا والتقنية الحديثة في الآتي:

أ- غرس القيم الأخلاقية والدينية في الشباب

يمكن للمسجد من خلال الدروس الدينية المتخصصة في السيرة النبوية والنصوص القرآنية أن تغرس قيم أصيلة في نفوس الأبناء مثل الخوف من الله في السر والعلانية وكذلك قيم احترام خصوصية الآخرين وعدم الإضرار بهم ومساعدتهم والخوف عليهم والعطف عليهم وعدم الإساءة اليهم.

ب- علاج مشاكل الشباب الاجتماعية والنفسية من خلال القدوة في الإسلام

يمكن للمسجد أن يقوم بدور مهم في إكساب الأبناء القدوة الحسنة في السلوك والتصرفات الطيبة مع الأكبر في السن والأصغر في السن واحترام من هم في نفس السين وكذلك احترام كرامة المرأة وغيرها ولنا في رسول الله صلى الله عليه وسلم القدوة والمثل في كثير من المواقف الإسلامية في تعامل مع من كان يسيء إليه والعفو عند المقدرة وحسن الخلق والقدوة في السلوك والتعامل مع المشركين واليهود.

ج-تعليم الأبناء الثواب والعقاب من الله لمن يسيء ويؤذي الآخرين:

يمكن للمسجد أن يوضح للأبناء المسلمين الخير والشرف في العمل وكيفية العقاب والثواب في الدنيا والآخرة لمن يدفع ويعمل الخير والعقاب لمن يخالف تعاليم الله في الاضرار بالآخرين ويمكن للعلماء في الجانب الديني توضيح ذلك من خلال المحاضرات والندوات والدروس الدينية واللقاءات المفتوحة وكذلك المواقع المتعددة على شبكة الإنترنت.

د- غرس قيم الحضارة والتقدم والتطلع إلى العلم والمعرفة

يمكن للمسجد ان يكون موجود من خلال علمائه للأبناء والبنات المسلمين في تعليم أساليب الحضارة والتقدم وكيفية استخدام التكنولوجيا والتقنيات الحديثة والاستفادة منها والبعد عن الأضرار التي تنتج عنها وعدم استمرارها في الإساءة للآخرين.

ثانيًا: دور المدرسة في الحد من الجرائم التقنية والمعلوماتية

يتمثل ذلك في تفعيل دور المدرسة من خلال التأكيد على دور المعلم والكتاب المدرسي والتعاون بين البيت والمدرسة في التأكيد على الأساليب الرشيدة في استخدام التقنية والذي يتمثل في النواحي التالية:

١- قيام المؤسسات التربوية بمواصلة عملية التنشئة الاجتماعية ، من أجل تكوين شخصية الطالب ،وضمان إلمامه بما حوله .

٢-تعريف الطالب بوظائفه الاجتماعية، وضمان إلمامه بها ، فالمدرسة مجتمع مصغر يهيئ للمجتمع الكبير ، فالتعليم وظيفة إنسانية اجتماعية قبل أن تكون معلوماتية

٣-توسيع دائرة نطاق التعامل والعلاقات الإنسانية والتفاعل مع الفئات المجتمعية المختلفة، من خلال المدرسة بطلابها وأساتذتها والعاملين فيها.

٤- ربط الطلاب بالثقافة السائدة في المجتمع وتعريفهم بتراث أمتهم ، مع بث روح التجديد والإبداع والتألق ، تجاوبا مع المستجدات والمتغيرات الحضارية فيما لا يخالف الأسس والثوابت الإسلامية.

٥- تكامل الجهود التربوية بين البيت والمدرسة والمجتمع ، من أجل تكوين جيل نافع، عرف حقوقه فوقف عندها ، وعرف واجباته فأداها على الوجه المطلوب

٦-الاهتمام بدراسة السلوك الاجتماعي وأنماط الحياة وتقديمها للنشء بصورة مبسطة ، لأغراض التربية المدنية ليكونوا أعضاء نافعين في المجتمع وبما يضن عدم وقوعهم في دائرة الزلل والانحراف .

٧- تدريب وتعويد النشء على الانضباط وحسن التصرف والقدرة على تفهم الظروف المحيطة والتعامل المتزن في إطارها .

٨- ربط الأنشطة التربوية والتعليمية بالجهود المجتمعية ، من أجل إيجاد نشء متوازن وسوي محاط بسياج من القيم الدينية والأخلاقية مما يؤدي إلى اتساقه مع المحيط الذي يعيش فيه ويجعله عنصرا مشاركا وعضوا فعالا (١٠).

ثالثًا: دور الإعلام في التبصير بجرائم المعلومات والجرائم الالكترونية:

تلعب وسائل الإعلام المختلفة دورا كبيرا في توعية المجتمع بخطورة التساهل في استعمال التقنية الحديثة ومن ذلك هاتف الجوال بالكاميرا، فينبغي تفعيلها لتوجيه أبناء المجتمع في استخدام التقنية الحديثة استخدامًا سليمًا.

- عمل البرامج التلفزيونية التوعوية.
- توزيع النشرات الإرشادية.
- القيام بالإعلانات في الشوارع والطرق.
- القيام بالمحاضرات الإرشادية.
- إقامة المسابقات التلفزيونية التوعوية.
- تخصيص صفحات في الصحف والمجلات لتوعية الجمهور وخصوصا المراهقين.
- التوضيح خلال التلفزيون بالعقوبات المترتبة على المجرم.

المحور الخامس: الطرق الحديثة في مواجهة الجرائم المعلوماتية

الجرائم المعلوماتية تتميز بمجموعة من الخصائص تجعل من عملية التحقيق في هذا النوع من الجرائم غاية في الصعوبة. فهي من الجرائم العابرة للدول والقارات، والتحقيق فيها واثباتها أمر غاية في التعقيد، بالنظر الى سرعة غياب الدليل الرقمي من جهة، وسهولة اتلافه وتدميره من جهة أخرى.

ولذا فإن أساليب مكافحة الجرائم المعلوماتية مايلي :**أساليب وقائية ، وأخرى علاجية عقابية.**

أساليب الوقاية من الجرائم المعلوماتية في ضوء الصعوبات التي تواجه التحقيق فيها، تضطلع الوقاية من هذه الجريمة بأهمية كبيرة بين رجالات الفقه والقانون كوسيلة من وسائل مكافحتها ، إعمالا لقاعدة " درهم وقاية خير من قنطار علاج". وإذا أردنا أن نتحدث عن طرق الوقاية من هذه الجرائم، يبرز إلى حيز الوجود الإعلام. فالإعلام يلعب

دورا محوريا هاما في مكافحة الإرهاب الالكتروني. ويجب أن ينصب دور الإعلام بالدرجة الأولى على الجوانب الإنسانية وتركيز الإعلام على ضحايا الإرهاب من الأطفال والنساء وغيرهم، حتى تكون الرسالة الإعلامية في هذا الشأن قوية وفعالة ومؤثرة في نفوس الجمهور والمواطنين. ونشير في هذا الصدد إلى نقطة غاية في الأهمية وهي ضرورة إيجاد وخلق منظومة تعاون كامل ومطلق بين وسائل الإعلام وأجهزة الأمن على اختلاف مسمياتها لمواجهة هذا النوع من الجرائم. ومن هنا يأتي دور الأجهزة الأمنية في حال رصدها لمثل هذه المواقع التي تغذي الفكر المتطرف والإرهاب، بان تزود أجهزة الأمن وسائل الإعلام بكل ما لديها من معلومات في هذا الشأن. كما نؤكد في هذا أن دور الإعلام يجب أن لايقتصر على الإعلام الموجه ضد الجماعات المتطرفة أو الإرهابية، إنما يجب ان يمتد ليشمل وضع ضوابط خاصة بالتغطية الإعلامية للجماعات الإرهابية أو المتطرفة(١١).

والضوابط يجب أن تأخذ بعين الاعتبار وعلى سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- عدم التوسع والمبالغة في نشر البيانات والتهديدات الصادرة عن الجماعات الإرهابية من خلال شبكة الانترنت، نظرا لما يتركه ذلك من اثار سلبية في نفوس الجمهور، وما قد يتركه الخوف لديهم من اندفاع نحو تبني أفكارهم والانخراط في صفوفهم.
- عدم تسليم وسائل الإعلام بكل ما ينشر من قبل الإرهابيين أو الجماعات المتطرفة على المواقع الالكترونية، وعدم اعتبارها مصدرا من مصادر الإعلام الموثوقة.
- تركيز الإعلام على ضحايا الإرهاب من الأطفال والنساء وكبار السن، والآثار السلبية التي يتركها مثل هذا الأمر على اسر الضحايا.
- إبراز دور الأجهزة الأمنية في مكافحة الإرهاب الالكتروني والتصدي له، وبشكل يولد لدى الجمهور ثقة أكبر في قدرة أجهزة الأمن للتصدي للإرهاب الالكتروني، وتعزيز فكرة ان أجهزة الأمن هي الحصن المنيع الذي يجب مساندته للقضاء على هذا النوع من الجرائم.
- تعظيم دور المواطن في التصدي لجرائم الإرهاب الالكتروني، وخلق الشعور لدى الجمهور بان هذا الدور لا يقل أهمية عن دور باقي أجهزة الدولة، بل ان الدور الذي يلعبه المواطن يفوق في أهميته باقي الأدوار. لان المواطن من أهم الفئات المستهدفة بالإرهاب الالكتروني، والذي تسعى الجماعات الإرهابية او المتطرفة من وراء استخدام الانترنت إلى استدراجه وتجنيده لخدمة مصالحها وأهدافها.

- **الأساليب العقابية: فإنه يجب على الأجهزة الأمنية ان تأخذ بعين الاعتبار مجموعة من الإجراءات في هذه المرحلة ومنها:**

١. فرض رقابة صارمة على الجناة المدانين في الجرائم المعلوماتية خلال فترة تواجدهم داخل السجون.

٢. تطبيق مبدأ العزل والفصل: وذلك بعزل المحكومين في هذا النوع من الجرائم عن غيرهم من المحكومين لتجنب خطورة التأثير في غيرهم من السجناء.

٣. رصد ومتابعة ومراقبة زوار المحكومين في الجرائم المعلوماتية.

٤. تبادل التعاون مع الدول المجاورة من خلال نقل المعلومات اللازمة الى تلك الدول عن هذه الجماعات.

٥. تطبيق برامج إصلاح وتأهيل خاصة بالمحكومين في هذا النوع من الجرائم، بحيث تهدف هذه البرامج إلى إعادة تأهيل النزيل ومحاولة الاستفادة منه وتجنيده لحساب الدولة ، وبالتالي يكون مصدرًا هامًا من مصادر جمع المعلومات عن الجماعات الإرهابية أو المتطرفة(١٢).

الخاتمة:

أصبحت التكنولوجيا والتقنية الحديثة في عالم الاتصالات والمعلومات اليوم هي لغة العصر وعنصر أساسي لا غني عنه لدى كافة المجتمعات ولدى كافة الأفراد وذلك لتحقيق عملية التواصل والوصول إلى الأهداف ولتحقيق مزيد من الخدمات والبرامج والمشروعات للأفراد، وتتزامن مع التكنولوجيا الحديثة والمتقدمة تكنولوجيا وتقنيات أيضاً حديثة في مجال الجريمة والانحراف والاستغلال والتي تسعى إلى تحقيق أهداف رخيصة ودنيئة لدى بعض مسيء هذه التكنولوجيا، مما يستوجب على كافة الدول والحكومات أن تتعاون معاً في مواجهة هذه الشبكات والجماعات والتنظيمات والتي تحاول استغلال التقدم العلمي والتكنولوجي في تهديد الأفراد والأسر والمجتمعات وزعزعة استقرارها، ولكي يتم مواجهة ذلك لابد من التساند على كافة المستويات، وتمثل مؤسسات المجتمع المدني بكافة أشكالها دوراً حيوياً وهاماً في توعية وتوجيه وتعليم الشباب وكافة فئات المجتمع إلى عدم اساءة استخدام التكنولوجيا وتقنيات المعلومات، ولكي يتم تفعيل هذا الدور لابد من العمل على ثلاث مستويات هامة في كافة المجتمعات المستوى الأول المستوى الفردي وذلك لتوعية وتوجيه الأفراد بالأخطار والعقوبات الجنائية والمرئية التي تنتج من سوء استخدام التكنولوجيا في الأضرار بممتلكات الغير هذا الدنيا بالإضافة إلى عقاب الله في الآخرة ويتم ذلك من خلال المحاضرات والندوات الدينية والثقافية والعلمية بالمؤسسات والجهات المختلفة لمستخدمي التكنولوجيا، كما يتم التعامل على المستوى الثاني وهو مستوى الجماعات والأسرة حيث تشكل دوراً هاماً في عملية التنشئة الاجتماعية وتعديل السلوكيات والقيم والاتجاهات، والتعامل الثالث يتم من خلال المستوى المؤسسي والذي تشكل فيه المؤسسات الدينية مثل المسجد ودور العبادة والمدارس والجامعات دوراً هاماً في توجيه وتعليم الشباب المحافظة على التكنولوجيا لدورها في تقدم وازدهار المجتمع وإشباع احتياجات أفراده، وهذا ما حاول البحث القيام به وإلقاء الضوء عليه من خلال توضيح دور المؤسسات الاجتماعية في التعامل مع إساءة استخدام التكنولوجيا والتقنيات الحديثة والتي أصبحت تنتشر في كافة دول العالم بصفة عامة والمجتمعات النامية بصفة خاصة وذلك لوضع إجراءات للتعامل معها.

وعليه فنوصي في ختام هذه الدراسة بالتأكيد على الدور الاجتماعي الذي يمكن أن تقوم به جميع مؤسسات المجتمع في التبصير بجرائم تقنية المعلومات والحد منها ، والمتمثل في دور الأسرة والمسجد والمدرسة ووسائل الإعلام المختلفة وباستخدام أحدث

الطرق التكنولوجية التي تواكب المستجدات العصرية والتكنولوجية التي تتناسب مع طبيعة العصر وطبيعة المجتمع.

التوصيات

- تفعيل دور الأسرة والمدرسة والمؤسسات الدينية والمجتمعية في بيان خطورة الجرائم المعلوماتية والتقنية على الفرد والمجتمع.
- تضمين المناهج الدراسية مواضيع عن الجرائم المعلوماتية وأساليب التعامل معها والوقاية منها.
- رسم سياسات محلية ودولية تفرض عقوبات صارمة على مرتكبي جرائم الإنترنت إذ يستلزم التدخل الحكومي والدولي نظراً للخطورة الجسيمة للأمر.
- الاعتماد على أساليب وتقنيات متطوّرة للتمكن من الكشف عن هوية مرتكب الجريمة والاستدلال عليه بأقل وقت ممكن.
- توعية الأفراد ونصحهم لماهية الجرائم الإلكترونية وكل ما يترتب عليها من مخاطر.
- الحرص على الحفاظ على سرية المعلومات الخاصة بالعناوين الإلكترونية كالحسابات البنكية، والبطاقات الائتمانيّة وغيرها.
- تجنّب تحميل أي برنامج مجهول المصدر.
- استمرارية تحديث برامج الحماية الخاصة بأجهزة الحاسوب.
- تأسيس منظمة خاصة لمكافحة الجرائم المعلوماتية والحد منها.
- المسارعة في ابلاغ الجهات الأمنية فور التعرض لجريمة إلكترونية. مواكبة التطورات المرتبطة بالجريمة الإلكترونية والحرص على تطوير وسائل مكافحتها.
- استخدام برمجيات آمنة ونظم تشغيل خالية من الثغرات.
- الحرص على استخدام كلمات سرية للوصول إلى البرامج الموجودة على جهاز الحاسوب.

- عدم ترك جهاز الحاسوب مفتوحاً أثناء الاتصال بالانترنت.
- فصل اتصال جهاز الحاسوب بشبكة الإنترنت في حال عدم الاستخدام.
- أخذ الحيطة والحذر وعدم تصديق كل ما يصل من إعلانات والتأكد من مصداقيتها عن طريق محركات البحث الشهيرة.
- وضع الرقم السري بشكل مطابق للمواصفات الجيدة التي تصعّب من عملية القرصنة عليه من هذه المواصفات بأن يحتوي على أكثر من ثمانية أحرف أن يكون متنوع الحروف والرموز واللغات إلخ.
- يفضل تغيير كلمة المرور الخاصة بك بصفة دورية
- لا تضع معلومات علي الانترنت لا تحب أن يراها الجميع من تعرفهم ولا تعرفهم وتذكر أنه بمجرد أن تضع معلومات علي الانترنت لن تتمكن أبدا من إرجاعها مرة أخرى حتى لو قمت بحذفها
- معلوماتك الخاصة (اجعلها خاصة) ان معلوماتك الخاصة مثل اسمك بالكامل ورقم هاتفك ورقم الهوية ورقم بطاقتك الائتمان وايضا عنوانك بالتفصيل هي معلومات خاصة لا يجب ان تتاح للجميع علي الانترنت او تضعها علي اي موقع لا تثق به .
- حث الجامعات والمراكز البحثية العربية للبحث والدراسة في الجرائم المعلوماتية والجرائم عبر الانترنت ومحاولة إنشاء دبلومات متخصصة في المجالات الفنية والقانونية المتعلقة بمكافحة الجرائم المعلوماتية.
- العمل علي تنمية الكوادر البشرية العاملة في مجالات مكافحة الجرائم المعلوماتية.
- إنشاء مجموعات عمل عربية لدراسة ووضع استراتيجيات وسياسات وإجراءات تنفيذية لمواجهة مثل هذه الجرائم.
- حث جامعة الدول العربية لإصدار قانون نموذجي موحد لمكافحة الجرائم المعلوماتية.

المراجع:

- هشام محمد فريد رستم : قانون العقوبات ومخاطر تقنية المعلومات، مكتبة الآلات الحديثة بأسيوط – ١٩٩٤ – ص٢٩.

- صالح أحمد البربري: دور الشرطة في مكافحة جرائم الإنترنت في إطار الاتفاقية الأوروبية، القاهرة . ٢٠٠٣.

- الاتفاقية الموقعةفي بودابست في ٢٠٠١ – www.arablawinfo.c - ص٢.

- هشام رستم :الجرائم المعلوماتية، أصول التحقيق الجنائي الفني مجلة الأمن والقانون، دبي العدد (٢)،١٩٩٩

- عبد الفتاح مراد: شرح جرائم الكمبيوتر والأنترنت، دار الكتب والوثائق المصرية، ٢٠٠١، ص٤٢.

- أحمد محمد السنهوري وآخرون: منهج الدراسة العامة المتقدمة للخدمة الاجتماعية في مجال رعاية المسنين، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، حلوان ٢٠٠٦.

- أحمد محمد السنهوري: موسوعة منهج الممارسة العامة المتقدمة للخدمة الاجتماعية وتحديات القرن الواحد والعشرين، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٦.

- أميرة منصور علي: قضايا الأسرة والطفولة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ١٩٩٩.

- جرائم الحاسب الآلي والإنترنت. دراسة تحليلية مقارنة، الطبعة الأولى دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٢.

- علاء الدين يوسف العمري: المراهق وشبكة الإنترنت الفوائد والمخاطر، مجلة التربية، اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم، العدد الثامن والأربعون بعد المائة، مارس ٢٠٠٤.

- محمد صديق محمد حسن: الإنترنت في خدمة العملية التربوية النشأة المزايا والسلبيات، مجلة التربية، اللجنة الوطنية القطرية، ٢٠٠٥.

- منير الجنبيهي جرائم الإنترنت والحاسب الآلي وطرق مكافحتها، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، ٢٠٠٧.

- هدى قشقوش: جرائم الحاسب الالكتروني في التشريع المقارن، الطبعة الأولى دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٢.